

توصيات السياسة التي اعتمدها الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك

التوصية الأولى الخاصة بالسياسات: وضع/ دعم إطار قانوني للتمويل الإسلامي عن طريق مراجعة

القوانين المالية الإسلامية، والنظم الضريبية، وإطار تسوية المنازعات، وقانون الإفلاس

الأساس المنطقي: نظرًا لالتزام القطاعات المالية بالقوانين واللوائح، يُعد دعم الإطار القانوني الخاص بالقطاعات المالية الإسلامية المختلفة أمرًا ضروريًا. وتحتاج مختلف شرائح القطاع المالي الإسلامي (الأعمال المصرفية، والتكافل، وأسواق رأس المال) إلى تهيئة بيئة قانونية لعملياتها، ولتحد من المخاطر القانونية. علاوة على ذلك، هناك آثار ضريبية تخص المنتجات المالية الإسلامية لأنها تخضع لمعاملات حقيقية كالبيع والتأجير والشراكة في المشاريع. وتحتاج قوانين الضرائب المتعلقة بالدخل (الربح، الاقتطاع)، والمعاملات (الأرباح الرأسمالية، ورسوم الدمغة) والسلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة) إلى تعديل من أجل الحياد الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، فمع استخدام المحاكم المدنية في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للقانون العام أو القوانين المدنية لتسوية المنازعات، هناك حاجة للنظر في إطار تسوية المنازعات بالنسبة للمنازعات التي تنشأ في قطاع التمويل الإسلامي. وكبديل لذلك، يمكن استخدام مراكز التحكيم للمنازعات التي تنشأ في القطاع المالي الإسلامي. وفي النهاية، هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني للإفلاس يمكن أن يتعامل مع حالات التعسر المالي والتسويات التي يكون القطاع المالي الإسلامي طرفًا فيها، وذلك للتخفيف من المخاطر القانونية.

وضع الإطار المؤسسي التنظيمي والإشرافي اللازم لصناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال إقرار

المعايير التي أعدتها مؤسسات البنيان المالي الإسلامي وتحسين الإطار الوطني

الأساس المنطقي: نظرًا لما ينتج عن إدخال مبادئ الشريعة الإسلامية من تغيير في طبيعة مخاطر المعاملات المالية الإسلامية وعائدها مقارنةً بنظيراتها التقليدية، فإن المعاملة التنظيمية تختلف بين الحالتين. وبذلك، تكون هناك حاجة للخروج بإطار تنظيمي مناسب للمعاملات المصرفية الإسلامية، والتكافل، والأسواق الرأسمالية. في هذا الصدد، وُضعت المعايير التنظيمية من جانب الهيئات المعنية بوضع معايير التمويل الإسلامي، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وفي الدول التي يصبح القطاع المالي الإسلامي فيها أكبر حجمًا وأكثر أهمية بشكل منتظم،

ينبغي أن تكون هناك إدارات/وحدات تنظيمية منفصلة للتعامل مع القضايا التي تظهر في القطاعات المالية الإسلامية المختلفة. وللد من التحكيم التنظيمي، ينبغي أن تكون متطلبات الترخيص والمتطلبات التنظيمية للمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية محددة ومطبقة بوضوح.

وضع إطار سليم للحوكمة عن طريق إضافة شرط الحوكمة الشرعية على مستوى المؤسسة المالية في القوانين واللوائح المالية الإسلامية

الأساس المنطقي: نظرًا لكون الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية مظهرًا مميزًا للتمويل الإسلامي، هناك حاجة لوجود إطار للحوكمة الشرعية لضمان عدم تعارض منتجات المؤسسات المالية الإسلامية وعملياتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن بين العناصر الرئيسية لضمان وجود إطار سليم للحوكمة الشرعية هو جعلها شرطًا قانونيًا/تنظيميًا. ويمكن تحقيق ذلك بإضافة شرط الحوكمة الشرعية على مستوى المؤسسة المالية في القوانين أو اللوائح المالية الإسلامية. ويمكن أن يخرج المنظمون بإرشادات محددة للحوكمة الشرعية يشترط على البنوك اتباعها. ويجب أن تضم تلك الإرشادات، على سبيل المثال لا الحصر، شرط التدقيق الشرعي لضمان مطابقة كافة عمليات المؤسسات المالية لأحكام الشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد وجود هيئة استشارية وطنية مستقلة على تنسيق الأحكام الشرعية وتقليل تعدد الفتاوى الذي ينتج عنه مخاطر قانونية ومخاطر التأثير على السمعة. ويمكن أن تتولى الجهات التنظيمية إنشاء الهيئة الاستشارية الوطنية. ومن بين أدوار الهيئة الاستشارية التي تؤسس على مستوى وطني، التوصل إلى ضوابط أو معايير شرعية للمنتجات المالية الإسلامية المختلفة. وسوف يضيف ذلك إلى المواءمة بين الممارسات المالية الإسلامية ضمن نطاق الاختصاص، وكذلك تقليل تكاليف الحوكمة الشرعية على مستوى الهيئات.

تعزيز حماية المستهلك والتثقيف المالي من خلال ضمان الإفصاح التام في عقود التمويل الإسلامي ووجود

برامج للتثقيف المالي لزيادة الوعي ورفع مستوى فهم المعاملات المالية الإسلامية

الأساس المنطقي: يعد وجود نظام قوي لحماية المستهلك أمرًا ضروريًا لوضع نظام مالي مناسب. وهناك حاجة للخروج بإرشادات محددة تتناول حماية مستهلكي المؤسسات المالية الإسلامية. وحيث تمنح المنتجات المالية الإسلامية عدة حقوق لأطراف العقد المختلفة، وتفرض عدة التزامات عليهم، يجب أن تشترط القوانين

واللوائح حماية تلك الحقوق الخاصة. على سبيل المثال، يجب تعريف المستهلكين بالإفصاح عن المعلومات في العقود المستخدمة وهياكلها. ومع اختيار العديد من المستهلكين للتمويل الإسلامي بسبب معتقدات دينية، فإن إحدى القضايا الرئيسية في حماية مستهلكي القطاع المالي الإسلامي تتمثل في عدم الاكتفاء بضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ولكن ضمان الإفصاح الكامل أيضاً. وثمة مسألة أخرى ذات صلة من جانب الطلب تتمثل في وجود برامج للتثقيف المالي من أجل زيادة الوعي بالمعاملات المالية الإسلامية، ورفع مستوى فهم لها. فالمنتجات المالية الإسلامية جديدة على المستهلكين في معظم الأقاليم، وهناك حاجة لتثقيف المستهلكين بشأن خصائص تلك المنتجات. وبخلاف إدخال مفاهيم التمويل الإسلامي في المناهج المدرسية والجامعية، يمكن لمختلف أصحاب المصالح مثل الجهات التنظيمية، والمؤسسات المالية، والروابط التجارية العاملة في التمويل الإسلامي أن تستخدم عدة طرق لنشر المعرفة بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

وضع بنية أساسية للسيولة في القطاع المالي الإسلامي عن طريق إصدار أدوات سيولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإنشاء سوق مال إسلامي نشط، وضمان تقديم المقرض الأخير لتسهيلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

الأساس المنطقي: تحتاج معظم المؤسسات المالية إلى تسهيلات تمويلية لتوفير السيولة يمكنها الاستعانة بها عند الحاجة. ويمكن تعزيز البنية الأساسية للسيولة بتوفير الأدوات والأسواق والتسهيلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. وسيطلب ذلك صياغة أدوات سيولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإصدارها بحيث يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية استخدامها إما في وضع الفوائض المالية أو للحصول على التمويل عند الضرورة. وقد تكون هناك حاجة للوصول إلى أدوات سيولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تستوفي شروط الأصول السائلة عالية الجودة وفقاً لمتطلبات السيولة الجديدة التي حددتها اتفاقية بازل الثالثة. ويمكن أن تتولى الحكومة أو المؤسسات المالية إصدار أدوات السيولة تلك. كما أن هناك حاجة لإنشاء سوق مال نشط يستخدم بعض هذه الأدوات لتلبية حاجات السيولة على المدى القصير بطريقة منظمة. ويمكن إنشاء هذا المنبر من قبل الحكومة في البلدان التي يكون فيها التمويل الإسلامي في المراحل الأولية من التطور. وفي النهاية، سيكون هناك حاجة لمقرض أخير يعمل على نحو متوافق مع

أحكام الشريعة الإسلامية حتى يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة من تسهيلات السيولة في حالات الطوارئ.